بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحصة الأولى من الفصل الثاني لمصطلح الحديث

يقول المؤلف: الصحيح لغيره

عندنا الصحيح ينقسم إلى قسمين الصحيح لذاته و صحيح لغيره و الحسن كذلك ينقسم إلى قسمين حسن لذاته و حسن لغيره الصحيح لذاته مر معكم هو ما استوفى شروط الصحة الخمسة و هي اتصال السند، عدالة الرواة، ضبط الرواة، و عدم الشذوذ، و عدم العلة، فإذا توفرت هذه الشروط في حديث من الأحاديث فهو صحيح لذاته ما احتاج لغيره حتى يتقوى و يصير صحيحا، أما للصحيح لغيره فهو حسن لذاته أو حسن الأصل و لكن تقوى بغيره فصار صحيحا و لكن قيل في الصحيح لغيره و يصح أن نبدل اللام بالباء فنقول صحيح لغيره أو بغيره أي بغيره صار صحيحا.

1 - تعريفه:

هو الحسن لذاته إذا رُوِيَ من طريق آخر مِثْلُهُ أو أقوى منه .

هو الحسن لذاته إذا رُوِيَ من طريق آخر مِثْلُهُ على الأقل بأن يكون حسنا لذاته الآخر و حسن + حسن يصيران بدرجة الصحيح أو أقوى منه فهو حسن لذاته و ورد هذا الحديث من وجه آخر في الصحيحين أو في أحدهما فهذا أقوى من الحسن فهذا الحسن أصبح بذاك الحديث الصحيح صحيحا لغيره، إذا روي من طريقا آخر مثله على الأقل أن يكون حسنا أو أقوى منه هناك مسألة ما تعرض لها المؤلف إذا هذا الحديث الحسن وجدنا له شاهد ضعيف يعني غير شديد الضعف فما الحكم في هذا الحديث الحسن مع الضعيف؟ يرقى هذا الحديث الضعيف إلى درجة الجيد إلى درجة الجودة، إذا وجدنا شاهد آخر ضعيف، ضعيف + ضعيف يصبحان في درجة الحسن مع هذا الحسن لذاته يصبح الحديث صحيحا، أما الحديث الضعيف يعني إذا ما ضُم إلى الحديث الصحيح لا يرقى مباشرة إلى درجة الصحة يرقى إلى درجة ما بين الحسن و الصحة و هي الجودة.

يقول المؤلف: وسُمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند ، وإنما جاءت من انضمام غيره له .

لأن الصحة إذا لم تأتي من ذات السند الأول لأن السند الأول ما حكمه؟ حكمه حسن و إنما جاءت الصحة من غير انضمام غيره له و يمكن تصوير ذلك بمعادلة رياضية على الشكل التالي حسن لذاته + حسن لذاته= صحيح لغيره و لو أضفتم كما ذكرنا يعني أن يرد الحديث من طريقين ضعيفين أو من شاهدين عن صحاببين آخرين أيضا يشهدان بهذا الحديث بالمعنى أو اللفظ يرقيان أيضا إلى درجة هذا للحديث الصحيح

يقول المؤلف: **2- مرتبته:**

هو أعلي مرتبة من الحسن لذاته ، ودون الصحيح لذاته .

إذا قال هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته و دون الصحيح لذاته طبعا فيه مناقشة هنا دون الصحيح لذاته إن كان جاء من وجه آخر حسن في نفس الدرجة، فصح حسن + حسن يصيران بدرجة الصحيح و لكن الصحيح لذاته يبقى مقدما و لكن على الاحتمال الآخر هذا الحديث الحسن لذاته لو جاء من وجه أقوى بمعنى جاء من

وجه صحيح فهو أقوى من الصحيح لذاته لأنه طريق أو شاهد صحيح و الطريق الأول حسن، فحسن + صحيح أقوى من صحيح بمفرده.

يقول المؤلف: 3- **مثاله:**
حديث " محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال : لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة "

- هذا محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي جده علقمة بن وقاص الليثي صاحب حديث "إنما الأعمال بالنيات"عن عمر بن الخطاب.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرين بالجنة، أبو سلمة لا يثبت سماعه من أبيه أو لا يصح سماعه من أبيه لأنه كان صغيرا لما توفي أبوه.
- أبو هريرة توفي سنة 58 على الصحيح الذي اختاره الإمام الذهبي و بعضهم قال توفي سنة 57.

يقول المؤلف: قال ابن الصلاح : " فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة ، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته ، فحديثه من هذه الجهة حسن ، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوِيَ من أَوْجُهٍ أُخَرَ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه ، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد ، والتحق بدرجة الصحيح.

لم يكن من أهل الإتقان يعني أوتي من جهة حفظه أما هو إنسان تقي إنسان متزن إنسان من الناحية الدين دينه متين لكن من جهة حفظه أوتي.

لصدقه و جلالته يعني لمكانته و تقواه.

النقص اليسير لأن هذا محمد بن عمرو هذا خفَّ ضبطه قليلا فنزل إلى درجة الحديث الحسن ما نزل إلى درجة الضعيف، و إلا لو نزل إلى درجة الضعيف لعبَّر المؤلف النقص الكثير أو النقص الشديد، فصحَّ هذا الإسناد الحسن الأصل بغيره فالتحق بدرجة الصحيح.

هذا الحديث حديث <<لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة>>، أيضا أخرجه البخاري و مسلم من طريق الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم فالطريق الآخر طريق صحيح رقى بهذا الطريق.

يقول المؤلف: الحَسَن لِغَيْره

1 - تعريفه:
هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سببُ ضعفه فِسْقَ الراوي أو كَذِبَهُ.

إذا الحسن لغيره قال هو الضعيف إذا تعددت طرقه يعني هو ضعيف في الأصل و لكن بسبب تعدد الطرق صار هذا الضعيف حسنا و لكن بشرط و لم يكن سبب ضعفه فسق الراوي لأن إذا كان الراوي فاسقا يحكم على حديثه شدة الضعف، و معلوم لكم بالنسبة إلى الرجل إذا قيل في حديثه شديد الضعف بمعنى بطلان الحكم فيه متروك الرجل متروك أو الحديث شديد الضعف هذا الحديث أخو الموضوع و هذا الحديث لا يحتج به و لا يتقوى به لا يصلح حتى للاعتبار أو الضعف أو الشواهد، هذا الرجل ضعيف جدا و الرجل متروك و الرجل

الواهي كأنه غير موجود و كذلك الحديث إذا اشتد ضعفه كأنه غير موجود لا يصلح للعمل به لا بالترغيب و لا الترهيب و لا المتابعات و لا الشواهد و لا غير كذلك أو كذبه من باب أولى.

يقول المؤلف: يستفاد من هذا التعريف أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:

1/ أن يُرْوَىٍ من طريق آخر فأكثر، على أن يكون الطريقٌ الآخر مثله أو أقوى منه

فأكثر بمعنى أكثر من طريق، على الأقل الطريق الآخر يكون ضعيفا ضعفا طبيعيا ليس بشديد الضعف، يكون الأمر أحسن إذا كان أقوى منه.

يقول المؤلف: 2/ أن يكون سببٌ ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله .

الأمر الثاني أن يكون السبب ضعف الحديث إما سوء حفظ الرجل ، فالرجل إذا وصف بالصدوق سيء الحفظ يُكْتَفَى بتضعيف حديثه و ليس يوصف بأنه شديد الضعف بل يكتفي بالضعف الطبيعي أي غير الشديد، و إما انقطاعا في سنده أيضا الحديث المنقطع ينقسم الضعف الطبيعي غير الشديد، أو الجهالة نوعان ستأتي مجهول العين من له راو فقط و لم يوثقه أحد ممن يحتج بتوثيقه فإذا كان كذلك ما روى عنه إلا واحد من أهل العلم هو مجهول العين و من وثقه أحد فهذا رجل ممن يحتج بتوثيقه فهذا الرجل مجهول و بالنسبة لحديث نحكم عليه بالضعف، و مجهول الحال من روى عنه اثنان زالت جهالة عينه بمعنى أصبح معروفا و لكن بقيت جهالة عينه في الباطن عدل الظاهر خفي باطنه، بن حجر يعبر عنه بالتقريب المستور أي مجهول الحال هو عدل ظاهر خفي الباطل.

سبب تسميته في ذلك و سبب تسميته بذلك أن الحسن لم يأتي من ذاته السند الأول لأنه كما قلنا ضعيف بالنسبة للسند الأول ضعيف الأصل و إنما أتى من انضمام إلى هو، تقوى بغيره كما تقول العامة ضعيفان يغلبان قوي أو يسويان رجلا قويا و يمكن تصوير انتقال الحديث الضعيف إلى مرتبة الحسن لغيره بمعادلة رياضية على النحو التالي: ضعيف+ ضعيف= حسن لغيره

يقول المؤلف: **مرتبته:**
الحسن لغيره أدني مرتبة من الحسن لذاته .

إذا الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته كما هو الحال في الصحيح لغيره فالصحيح لذاته أقوى من الصحيح لغيره إذا كان حسن + حسن أما كما قلنا إذا هذا الحديث الحسن كحديث لولا أن أشق هو حسن الأصل ثم وجد من طريق آخر في الصحيحين هذا أقوى من الصحيح لذاته إذا كان غريب السند أو فرد السند.

وينبني على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قُدِّمَ الحسنٌ لذاته .

إذا عند التعارض تتعلق أهمية ألا و هي أو هي يظهر الفرق بين الحسن لذاته و الحسن لغيره فيقدم الحسن لذاته على الحسن لغيره الذي صار حسنا بسبب مجيئه من طريقين ضعيفين.

يقول المؤلف: **حكمه:**
هو من المقبول الذي يُحْتَجُّ به .

يقول المؤلف: **مثاله:**

" ما رواه الترمذي وحَسَّنَه من طريق شعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبدالله بن عامر بن ربيعة عن أبيه أن امرأة من بني فَزَارَةَ تزوجت على نَعْلَيْنِ فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم : " أرضيتِ من نَفْسِكِ ومالِكِ بنعلينِ ؟ قالت : نعم ، فأجاز "

قال الترمذي : " وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وعائشة وأبي حَدْرَدٍ "

- الإمام الترمذي هو أبو عيسى كنيته محمد بن عيسى بن سَوْرَة، الترمذي إلى ترمذ مدينة في بلاد فارس، ولد هو و بن ماجه سنة 209 و توفي سنة 279 هـ يعني عاش سبعين سنة.
- شعبة هو بن الحجاج بن الورد أبو بِسْطَام، الإمام شعبة من طبقة هؤلاء الأئمة الجبال الإمام الثوري و الإما مالك بن أنس و الإمام الأوزاعي و هؤلاء أئمة الكبار حماد بن زيد و حماد بن سلمة و شعبة يلقب بإمام الجرح و التعديل في عصره لأنه أكثر من الكلام في الرجال و أحوالهم يعني إمام مالك و سفيان الثوري تكلما في الرجال و كثير منهم من طبقته تكلموا لكن كان شعبة أكثر كلاما من غيره فلقب بذلك ثم انتقل هذا اللقب إلى تلميذه يحي بن سعيد القطان أيضا يقلب بإمام الجرح و التعديل، يقول الذهبي في تلميذ شعبة يحي بن سعيد القطان من روى عنه يحي فقد جاز القنطرة يعني لتشدده في انتقاء الأحاديث عن الثقاة و التفتيش عن أحوال الرجال و ما كان يروي عن أي أحد.شعبة، توفي شعبة سنة 160 قبل الثوري بسنة واحدة.
- عاصم بن عبيد الله المدني هو رجل ضعيف كما سيأتي.
- بني فزارة قبيلة معروفة.

تزوجت على نعلين أي كان مهرها مقدارها نعلين فقط لكن الحديث ضعيف.

فأجاز أي فأجاز هذا الزواج و هذا النكاح و هذا الباب.

حين يقول الترمذي و في الباب يعني في هذا المعنى أو في هذا اللفظ سواء باللفظ أو بالمعنى ورد أحاديث تشهد لهذا يقول الترمذي في الباب

أبو سعيد إذا اطلق الخضري و جابر إذا أطلق هو بن عبد الله.

يقول المؤلف: قلت فعاصم ضعيف لسوء حفظه ، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث لمجيئه من غير وجه "

المؤلف يستفيد ممن قبله من بذكر الأمثلة من النووي أحيانا من بن كثير مثلا أما بالنسبة لي إذا دققنا النظر نجد هذا الحديث ضعيفا لا يحسن بشواهد بالنسبة لهذا اللفظ ليس له شواهد قصة النعلين ليس له شواهد و إنما الشواهد للمعنى ما هو المعنى؟هو الحث على تخفيف المهر، و ليس فقط على النعلين فهذا الحديث كلفظ باق على ضعفه كلفظ أما من حيث المعنى فقد حث الإسلام على تخفيف المهور حينما قال للرجل هذا حديث بن سهل بن سعد هو حديث المرأة الواهبة حينما جاءت للنبي صلى الله عليه و سلم و عرضت له و لم يرد النبي صلى الله عليه سلم يتزوج بها فقام رجل من الصحابة الجالسين و قال يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فجوزنيها قال له التمس و لو خاتم من حديد ثم بعد ذلك عجز عن ذلك فلم يكن له ذلك فقال زوجتكها بما معك من القرآن هناك فرق من حيث اللفظ فهذا الحديث بالنسبة للفظ باق على ضعفه و ليس هناك شواهد للفظه إنما المعنى الحث على تخفيف المهور.

يقول المؤلف: خَبَر الآحاد المَقبُول المُتَحفٌ بالقَرائِن

توطئة:

التوطئة و التمهيد و التهيئة بالشيء بمعنى واحد.

يقول المؤلف:وفي ختام أقسام المقبول أبحث المقبول المتحف بالقرائن ، والمراد بالمتحف بالقرائن أي الذي أحاط واقترن به من الأمور الزائدة على ما يتطلبه المقبول من الشروط .

المتحف بالقرائن الخبر الذي أحاط و قدرنا به من الأمور الزائدة على ما يتقبله من الشروط.

يقول المؤلف:وهذه الأمور الزائدة التي تقترن بالخبر المقبول تزيده قوة وتجعل له ميزة على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى الخالية عن تلك الأمور الزائدة وترجحه عليه.

و تجعل له ميزة على غيره بمعنى ترفعه عن غيره و تجعل له تقدما على غيره من الأخبار المقبولة الأخرى الخالية من تلك الأمور الزائدة و ترجحه عليها، ستأتي هذه القرائن ما أخرجه الشيخان، الحديث المشهور الذي له طرق متعددة مختلفة الخبر المسلسل بالأئمة بالحفاظ هذا المراد بقوله القرائن.

يقول المؤلف: **أنواعه:**
الخبر المتحف بالقرائن أنواع ، أشهرها :

ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر فقد احتفت به قرائن منها :
جلالتهما في هذا الشأن .
هذا الأمر الأول، الأمر الثاني:
تقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما .
تمييز أي معرفة الصحيح من الضعيف.

يقول المؤلف:تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول،

إجماع العلماء أي إجماع الأمة و الأمة لا تجتمع على ضلالة، لا تجتمع أمتي على ضلالة هذا الحديث حسن أخرجه أبو داوود و غيره.

وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر

هذا التلقي من قبل الأمة لهذه الأحاديث التي خرجها البخاري و مسلم هذا التلقي و القبول وحده قال أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر يعني بالمقابل ما رواه الشيخان و لكن له طرق متعددة تبلغ حد الشهرة، الحديث الذي رواه الشيخان مرجح على الحديث الشهور.القرين الأولى الحديث الذي خرجهما الشيخان الحديث الذي خرجهما الشيخان هو صحيح الإسناد استوفى الشروط لخمسة أضيف إلى هذه الصحة أن الشيخان اقتنعا بهذا الحديث و خرجاه في صحيحيهما هذه القرينة الأولى.

المشهور إذا كانت له طرق متباينة سالمة كلها من ضعف الرواة والعلل .

متباينة بمعنى مختلفة أحيانا تعدد الطرق لكن في النهاية مدارها على شخص واحد أو شيخ واحد.

الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين حيث لا يكون غريبا:

الحديث حينما يتسلسل بالأئمة الحفاظ أو الشيوخ عن شيوخهم الذي عرفوا بالأخذ عنهم و الحمل لحديثهم فهذه الأحاديث تزيل الغرابة أو هذه الأسانيد المروية عن الثقاة المتقنين عن شيوخهم الثقاة المتقنين الذين عرفوا بالأخذ عنهم أما رجل دائما يروي عن أهل الكوفة ثم روى حديثا عن أهل مصر فيه بعض الغرابة إلا إذا يعرف يكثر عن هذا الشيخ أو لقيه و روى عنه الكثير.

يقول المؤلف: كالحديث الذي يرويه الإمام احمد عن الإمام الشافعي ويرويه الشافعي عن الإمام مالك ويشارك الإمام أحمد غيره في الرواية عن الإمام الشافعي، ويشارك الإمام الشافعي كذلك غيره في الرواية عن الإمام مالك.

فمثل هذا الحديث المسلسل من الأئمة الحفاظ و الثقاة و المتقنين الأئمة يقدم على غيره من الصحيح فقط الصحيح الذي لم يقترن من شواهد،و ذلك عند التعارض هذا الإسناد الذي ذكر عن أحمد عن الشافعي و الشافعي عن مالك مر معي في موضعين أو ثلاثة في الكتب هذا السند كأنه غير موجود عمليا.

يقول المؤلف: **ـ حكمه :**

هو أرجح من أي خبر مقبول من أخبار الآحاد ، فلو تعارض الخبر المحتف القرائن مع غيره من الأخبار المقبولة قدم الخبر المحتف بالقرائن

هذه الأحاديث كلها صحيحة الصحيح الذي استوفى الشروط الخمسة أو الحديث استوفى الشروط و القرائن لكن عند التعارض نصير إلى تقديم إلى حديث المحتف بالقرائن و ربما يجتمع في الحديث أكثر من قرينة.

يقول المؤلف: **ـ تقسيم الخبر المقبول إلى معمول به وغير معمول به .**

الخبر المقبول الآن و المؤلف دقيق في تعبيره عن المقبول يقصد بذلك الحديث الحسن و الجيد و الثابت و الصحيح هذه كلها ألفاظ تطلق على المقبول، عندما نقول حديث مقبول هذه الكلمة أشمل من كلمة صحيح فكلمة مقبول تشتمل على الحسن و الجودة و القوة و أيضا الحديث الثابت أو الصحيح.

يقول المؤلف: ينقسم الخبر المقبول إلى قسمين: معمول به وغير معمول به، وينبثق عن ذلك نوعان من أنواع علوم الحديث وهما: " المُحْكَم ومُخْتَلفُ الحديث " و" الناسخ والمنسوخ "

إذا المحكم و مختلف الحديث و القسم الثاني باب الناسخ و المنسوخ.

يقول المؤلف:**المُحْكَم ومُخْتَلِف الحديث**

الأحاديث المحكمة غالبا أحاديث التوحيد و العقائد و المغيبات هذا كله من المحكم، أما بالنسبة لبعض الأحاديث الفقهية يحتمل أن تكون من باب الناسخ و المنسوخ أو مختلف الحديث

أنا عممت في الأول قلت كل الأحاديث العقدية محكمة لا هناك مثلا حديث لا عدوى و طيرة و هناك مما سيأتي.

1 - تعريف المُحْكَم:

أ) لغة: هو اسم مفعول به " أَحْكَم " بمعني أَتْقَنَ.

ب) اصطلاحاً: هو الحديث المقبول الذي سَلِمَ من معارضة مِثْلِه . وأكثر الأحاديث من هذا النوع ، وأما الأحاديث المتعارضة المختلفة فهي قليلة بالنسبة لمجموع الأحاديث.

إذا أغلب السنة النبوية محكمة أو مختلف الحديث أو سمي مشكل الحديث كما سماه الطحاوي في كتابه

2 - يقول المؤلف: **تعريف مُخْتَلِف الحديث:**

لغة: هو اسم فاعل من " الاختلاف " ضد الاتفاق ، ومعنى مختلف الحديث : أي الأحاديث التي تصلنا ويخالف بعضها بعضاً في المعني ، أي يتضادَّان في المعنى .

يخالف بعضها بعضا يتضادان في المعنى يتعارضان في المعنى.

يقول المؤلف : اصطلاحاً : هو الحديث المقبول المُعَارَض بمثله مع إمكان الجمع بينهما . أي هو الحديث الصحيح أو الحسن الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوة ويناقضه في يجمعوا بين مدلوليهما بشكل مقبول.

يقول المؤلف: **مثال المُخْتَلِف:**

أ) حديث " لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ.... " الذي أخرجه مسلم مع

ب) حديث " فِرَّ من المَجذُوم فِرَارَكَ من الأسَدِ " الذي رواه البخاري .

فهذان حديثان صحيحان ظاهرهما التعارض ، لأن الأول ينفي العدوى ، والثاني يثبتها ، وقد جمع العلماء بينهما ووفقوا بين معناهما على وجوه متعددة ، أذكر هنا ما اختاره الحافظ ابن حجر ، وٌمفادٌه ما يلي :

كيفية الجمع:

وكيفية الجمع بين هذين الحديثين أن يقال : أن العدوى منفية وغير ثابتة ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : " لا يٌعْدِي شيء شيئاً " أخرجه الترمذي

لما جاء رجل من الأعراب يعترض قال أنا نجد الإبل الصحيحة تخالطها الإبل المريضة فتجر الصحيحة فقال صلى الله عليه و سلم فمن أعدى الأول أي الجمل الأول و لم يكن ذلك من مخالطة فالمقصود أن الأمر بيد الله أولا و أخيرا فلا يعدي شيء شيئا بطبعه بل بمشيئة الله

عندنا أبيات للسيوطي في هذا المعنى

قال والمتن إن نافاه متن آخـر ** وأمكن الجمع فلا تنافـر

كمتن لا يورد مع لا عدوى ** فالنفي للطبع وفر عـدوا

قال المؤلف: يعني أن الله تعالى ابتدأ ذلك المرض في الثاني كما ابتدأه في الأول . وأما الأمر بالفرار من المجذوم فمن باب سدِّ الذرائع ، أي لئلا يتفق للشخص الذي يخالط ذلك المجذوم حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنفية ، فيظن أن ذلك كان بسبب مخالطته له ، فيعتقد صحة العدوى ، فيقع في الإثم، فأٌمِرَ بتجنب المجذوم دفعاً للوقوع في هذا الاعتقاد الذي يسبب الوقوع في الإثم.

ماذا يجب على من وجد حديثين متعارضين مقبولين ؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية:

أ) إذا أمكن الجمع بينهما: تَعَيَّنَ الجمعٌ ، ووجب العمل بهما .

ب) إذا لم يمكن الجمع بوجه من الوجوه.

فان عٌلِمَ أحدٌهما ناسخاً : قدمناه وعملنا به ، وتركنا المنسوخ .

غالبا الناسخ و المنسوخ يعرف من خلال التاريخ و أحيانا يكون في نص واحد عن النبي صلى الله عليه و سلم كحديث أخرجه مسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها.

يقول المؤلف: وان لم يٌعْلَم ذلك : رجحنا أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر ، ثم عملنا بالراجح .

الحقيقة هذه الخمسين وجها هي من اختيار الإمام الحازمي الهمذاني صاحب كتاب الاعتبار في الناسخ و المنسوخ و أوصل هذه الوجوه إلى خمسين و زاد العراقي إلى تمام المائة و من ذلك ما رواه محمد ابن الحسن في موطئه عن مالك انه قال له إذا رأيت الشيخين قد اعرضا عن حديث فاعلم انه منسوخ يريد بذلك أبا بكر و عمر ابن الخطاب ، إذن تركٌ أبي بكر و عمر أو معظم الصحابة العمل بحديث فذلك إمارة لنسخه أو ترجيح غيره عليه.

يقول المؤلف: وان لم يترجح أحدهما على الآخر: ـ وهو نادر ـ توقفنا عن العمل بهما حتى يظهر لنا مرجح.

قال المؤلف نادر و لكن الحقيقة لا يوجد هذا، فهناك اعتبارات كثيرة للترجيح فأوجه الترجيح يختلف من إمام إلى إمام و من عالم إلى آخر و كل واحد منهم لديه قواعد و أصول و موازين لم يتفقوا عليها.

لا يوجد هذا، ليس في السنة شي من الحديث مع آخر و لم يمكن الترجيح فتركنا العمل بهما هذا لا لا يوجد.

يقول المؤلف: **أهميته ومن يكمل له :**

هذا الفن من أهم علوم الحديث ، إذ يضطر إلى معرفته جميع العلماء وإنما يكمل له ويمهر فيه الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الغواصون على المعاني الدقيقة ، وهؤلاء هم الذين لا يُشْكِلُ عليهم منه إلا النادر .

الذين يبحثون عن المعاني الدقيقة و يبحثون على العلل.

يقول المؤلف: وتعارض الأدلة قد شغل العلماء، وفيه ظهرت موهبتهم ودقة فهمهم وحسن اختيارهم. كما زَلَّتْ فيه أقدام من خاض غِمَارَه من بعض المتطفلين على موائد العلماء .

يقصد من خاض هذا البحر و ما عنده الأهلية الكافية فسيقع في الخطأ بل الأخطاء الكثيرة لأنه ليس أهلا لذلك.

يقول المؤلف: **ـ أشهر المصنفات فيه :**

أ) اختلاف الحديث : للإمام الشافعي ، وهو أول من تكلم وصنف فيه .

ب) تأويل مختلف الحديث : لابن قتيبة . عبدالله بن مسلم .

ج) مشكل الآثار : للطحاوي . أبي جعفر أحمد بن سلامة .

حقيقة أول من تكلم أبو حنيفة قبله و مالك و التابعون و كذلك قبل ذلك لكن إذا كان المراد أول من أفرده بالتصنيف صح.

بن قتيبة الديناري هذا توفي سنة 276 هـ لكن أخذ على بن قتيبة أنه ما عنده الأهلية الكافية لذلك قصر باعه في هذا العلم و وقع في الخطأ و لكنه عالم كبير في اللغة العربية و الأدب و معاني الكلام و الألفاظ لكن يصعب عليه في الصحة و الضعف ليس من أهل الحديث خاصة إذا رعينا جانب التضعيف و التصحيح لذلك سيقع في كثير من الأخطاء ربما يحاول أن يؤلف بين حدثين فرق كبير بينهما ربما أحدهما ضعيف بل ضعيف جدا كذلك لم يكن متبحرا في الفقه..

مشكل الآثار : للطحاوي . أبي جعفر أحمد بن سلامة . توفي سنة **321** و هو ابن أخت المُزَني صاحب الشافعي

الحقيقة هذا هو أعظم كتاب و اجمع كتاب في مشكل الحديث و حتى في الناسخ و المنسوخ، طبع في دار الرسالة في **16** مجلدا عنده الأهلية الكبيرة من حيث اللغة و حتى الحديث.

فائدة: أرجع السيوطي الأوجه الترجيح الذي ذكرها الحازم و العراقي إلى سبعة أصول و ترجع هذه الخمسين و المائة إلى سبعة أصول:

1/ الترجيح لحال الراوي و يشتمل ذلك على كثرة الرواة بالنسبة إلى طريق آخر كلمة شاملة تشتمل على واحد أو أكثر

2/ الترجيح بالتحمل و أنواعه: أعلى أنواع التحمل هو السماع من لفظ الشيخ و الثاني القراءة على الشيخ و بعض أهل العلم قدموا القراءة على السماع لكن الجمهور السماع أولا..

3/ الترجيح لحديث المحكي على اللفظ على المعنى

4/ الترجيح بوقت وقوع الحديث (كالمكي و المدني

5/ الترجيح بلفظ الخبر كترجيح الخاص على العام كما هو الحال عند جمهور العلماء من الأصوليين و الفقهاء و الحقية على المجاز

6/ الترجيح على الحكم كترجيح الحديث الدال على التحريم علي التحليل عند جمهور أه ل العلم.

7/ ترجيح لأمر خاص كتقديم ما وافقه ظاهر القرآن أو حديث آخر إلى ما هنالك.